عبدالخالق محجوب

التكتيك الانقلابي يخدم مصالح البرجوازية والبرجوازية الصغيرة

بقلم، شيوعي سوداني

تتابع « الهدف » نشر حلقات الملف الخاص بالسودان في الوقت الذي تزداد فيه ثورة الشعب السوداني تأججا ، ويضيق الخناق اكثر فأكثر على الديكتاتور الصغير النميري حليف السادات ونظامه العميل . من هنا ، يكتسب هذا الملف ، اهمية خاصة ، اذ يلقي الاضواء على الثورة السودانية ، بانتصاراتها وانتكاساتها ، وتعطي خلفية لما يجري الان هناك . حيث يبدو طريق المستقبل اكثر وضوحا ، وحتمية انتصار الشعب أكثر يقينا .

ان سيرة عبدالخالق وانجازاته النضالية والفكرية ودوره الرائد في صياغة الخط السياسي الاستراتيجي للحزب الشيوعي السوداني وحركة الثورة السودانية كانت من المهام العسيرة للشهيد وهي أمانة في عنق حزبه يكتبها حين ينتصر للمبادىء والاهداف والقيم الثورية التي نذر نفسه لها بتجرد بطولي قائده الشهيد . ولم يكن يدرك طغاة السودان الجديد هول الجريمة البشعة التي اقترفتها يداه وعصابته الغادرة ، وهي تقدم على اغتيال القادة الثلاثة : عبدالخالق محجوب ، والشفيع وجوزيف قرنق بطريقة وحشية ، تنم عن حقد دفين يعتمل في صدور أعضاء هذه العصابة .

من بين كل جرائم سجلهم الاسود الملطخ بعار الخيانة الوطنية والاستسلام لاوامر المخابرات المصرية والدوائر العربية اليمينية الاخرى المعادية للشيوعية .. تظل جريمة اغتيال عبدالخالق ورفاقه بعد محاكمات مزيفة « مكلفتة » لم يتح لهم فيها أي قدر من قواعد العدالة والحقوق الطبيعية للانسان .. تظل هذه الجريمة النكراء وصمة العار الابدي الذي لحق بزمرة نميري الانقلابية ، ولن يغسل وصمتها عن اعناقهم شيء مهما حاولوا ، ولن يكون قصاص هذه الجريمة سوى تدلي رفاقهم من حبال مشانق شعبنا عندما يدك ديكتاتوريتهم ، ويطوي فصول المأساة الاليمة التي فرضوها على حياته .

لعل جماعة نميري تنسى ، على عادة الانقلابيين والمغامرين ، ان عبدالخالق وحزبه ونضاله ، هو المبرر الوحيد الذي قدموه لشعبنا لتعليل انقلابهم في صبيحة ٢٥ مايو على حكم الاحزاب التقليدية : فقد كان جهاد عبدالخالق محجوب المتصل على راس حزبه والقوى الديمقراطية من حوله ، هو ما تسلق عليه انقلابيو مايو . وسيذكر التاريخ دائما انهم في ذلك اليوم نمسحوا نفاقا وخسة ، وفقا لخطة رسمتها لهم المخابرات المصرية التي خططت لانقلابهم اصلا ، بكفاح هذا الرجل والاهداف التي كرس لها حياته بدءا باستقلال السودان ، وتجديد حياة اهله بانجاز الثورة الوطنية الديمقراطية ، وربط مصير شعبنا وحاجته للتحرر والتقدم بقضية تحرر شعوب المنطقتين العربية والافريقية بل بحركة الثورة في العالم باسره . ان عبدالخالق محجوب الذي لم يعرف عنه ، وحتى استشهاده في سن الـ ٤٦ ، نزق أو شطط في الفكر او السلوك ، تحمل مسؤولية قيادة حركة الثورة السودانية وبالتحديد قواها الاكثر طليعية وجذرية لربع قرن من الزمان ، ولم تهن له عزيمة أو يتخلى للحظة عن متابعة المجرى العام الذي اختطه لحياته منذ فترة حياته الطلابية الى لحظة مماته ، رغم الصعاب الجمة والسجن والملاحقة المستمرة والمغريات والاحابيل التي نصبتها قيادة الاحزاب التقليدية لاصطياد الشباب الوطني الثائر ، وتسخيرهم بعد تكبيلهم بقيود الثروة والنصب والجاه لخدمة القوى الرجعية وامتصاص عافيتهم الفكرية وتدجينها . الا ان الطريق الوعرة التي اختارها عبدالخالق قضية تحرير الشعب ، لا تعرف المهادنة والمساومة . وفي وجه المسخ والتزييف الذي أراده انقلابيو ٢٥ مايو لهذه القضية من خلال نقل وتكرار التجارب الفاشلة من مصر ، ناضل عبدالخالق بثبات في مقدمة القوى الديمقراطية السودانية من اجل ان ينجز شعبنا ثورته الوطنية الديمقراطية من واقع تجربته الثورية ، وان تكون دعامة وضمانة هذا الانجاز هي القوى الشعبية نفسها لا اتكالا على اهواء ومزاج وتقلبات الانقلابيين والمغامرين والمدسوسين لحرف مسار ثورات الشعوب واجهاضها . فوق هذه الارضية وقف الرجل القائد وفقه الصلبة وفقه المبادىء والرؤية الثاقبة في وجه زمرة ٢٥ مايو التي ارادت ان تجير نضال شعبنا وقواه الثورية لصالح بقاء حكمها الانقلابي الذي يحتقر في دخيلة نفسه أول ما يحتقر اهداف الشعب ، وبعقت التعامل مع قواه الثورية من خلال صيحته الديمقراطية الثورية . رفض عبدالخالق وابده مجموع الحزب والقوى الديمقراطية ان يتحول المناضلون الشيوعيون الى اتباع وشركاء اذلاء تسخرهم جماعة نميري كموظفين في جهازها الانقلابي الشيء الذي وقع فيه الانقساميون الانتهازيون اليمينيون بزعامة معاوية ابراهيم واحمد سليمان وعمر مصطفى المكي الذين ارتضوا الانتقال من صفوف الحزب ومواقعه الى صف انقلاب ٢٥ مايو في تكالبهم وتهافتهم على السلطة والمناصب الوزارية . وبلغت النفاهة والدنيئة بأحد قادة الانقساميين (عمر مصطفى المكي) بان يصف الخطاب الدوري الاول للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني الموجه لكادر الحزب حول تقييم وطبيعة انقلاب ٢٥ مايو ومهام الشيوعيين بعده بانه « وثيقة ملعونة » . الى هذا الحد تنازل الانقساميون الانتهازيون اليمينيون وتنصلوا من اية وشيجة تربطهم بالحزب ! وكل السودانيين ناهيك عن الشيوعيين ، يعلمون الدور الذي قام به قادة الانقساميين وبالتحديد الثلاثة الذين ذكرناهم من قبل في تحريض زمرة نميري على السكرتير العام للحزب . فقد طالبوا سلطة نميري باعتقاله ونفيه لانه في اعتقادهم « لا يعترف بنميري ولا حكمه ولا يراه مؤهلا لحكم السودان ناهيك عن قيادة ثورة ، وانه لا يرى في السودان من هو مؤهل لهذا الامر غيره ، وان عبدالخالق هو المسؤول عن تصلب غالبية الحزب الشيوعي ، وانه طالما بقي هذا الشخص فانه لن يهنأ لنميري وزملائه بال » !!

كانت هذه مواقف الانقساميين من وراء ظهر الحزب حتى قبل ان يحسم الصراع الداخلي الدائر في الحزب منذ انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩ (في الواقع قبل هذا التاريخ بكثير) حول قضيتين رئيسيتين هما :

اولا : الاختلافات حول تكتيكات الحزب في الظروف السياسية الجديدة الناشئة بعد ٢٥ مايو (حركة نميري) .

ثانيا : الاختلافات الايديولوجية التي شملت استراتيجية الحزب وتكتيكاته الاساسية على طول مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية .

وقد حسم « المؤتمر الاستثنائي التداولي لكادر الحزب » في ١١ اغسطس ١٩٧٠ الصراع الداخلي الذي استمر لاكثر من عام بعد ان تبلورت نقاط الاختلاف البدئي حول تكتيكات الحزب ، واتجاهات التصفية يمينية كانت او يسارية ، واضعا في الاعتبار وجود اساس مادي في المجتمع والحزب لتصفية الكيان الماركسي ـ اللينيني لحزبنا سواء من مواقع اليسار او اليمين . وكان هذا المؤتمر هزيمة ماحقة للانتهازيين ، فكريا وسياسيا ، خاصة ان « الاتجاهات اليمينية بين الانقلابيين ومجلس الوزراء كان املها ان تسيطر على حزبنا الاتجاهات اليمينية الرامية الى تصفيته فكريا ، ثم ان يحدث انقسام في الحزب الشيوعي تحتضن بعده الشق اليميني ثم توجه ضرباتها للاتجاه الثوري في حزبنا . وليس بسر ان تلك الاتجاهات اليمينية في السلطة ظلت ترقب بقلق اجتماع اللجنة المركزية لدورة مارس المنصرم (١٩٧٠) املة ان تحقق اهدافها خلال تلك الدورة » ، ولكن هذا الامل خاب تماما حيث اكدت تلك الدورة وحدة الحزب . وجاءت فاصلة الظهر حين « ادان المؤتمر التداولي للحزب الاتجاه اليميني التصفوي ، ووجه اللجنة المركزية للعمل على تعبئة عضوية الحزب في النضال من اجل اعلاء راية الماركسية ـ اللينينية حتى يستطيع الحزب أن يتصدى بنجاح للمهام المطروحة امامه » . وهكذا الحقت غالبية الحزب المثلة في كادره جماعة معاوية اليمينية الانقسامية بالمجموعات الانقسامية التي طواها النسيان ابتداء بمجموعة عوض عبدالرازق عام ١٩٥١ ، ومجموعة « القيادة الثورية » في خريف ١٩٦٤ ، وجماعة مختار عبيد (حزب العمال والفلاحين) في أواخر عام ١٩٦٧ .

دور عبدالخالق محجوب في هزيمة التيار التصفوي الانتهازي اليميني

لا ريب أن عبدالخالق محجوب ومعه النواة الثورية الاساسية للحزب ممثلة في القادة الرفاق محمد ابراهيم نقد ، النيجاني الطيب ، الجزولي سعيد ، سليمان حامد ، الشفيع احمد الشيخ ، يوسف حسين ، صلاح ميزري ، فاروق زكريا ، عزالدين علي عامر ، سعاد ابراهيم احمد ، فاطمة احمد ابراهيم ، سعودي دراج ، محجوب عثمان ، حسن قسم السيد والقائد العمالي المخضرم قاسم امين وبقية كادر الحزب الاساسي الذي بقي صامدا ووفيا لمبادئه ـ كان لكل هؤلاء بقيادة عبدالخالق محجوب دورهم التاريخي في صياغة التجربة الفريدة للحزب الشيوعي السوداني وهو يواجه محاولات الالحاق والتذويب والتصفية من قبل سلطة ٢٥ مايو وفلول المرتدين بزعامة معاوية ابراهيم . كان من الممكن ان تحدث بلبلة فكرية وسياسية واختلاط لا حدود له في المعايير في اوساط

الشيوعيين والديمقراطيين السودانيين بعد انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩ الذي رفع شعارات واهداف القوى الثورية السودانية كواجهة للنظام واعلن عن تبنيه لها ، لولا ان قيادة الحزب ـ لجنته المركزية ـ في دورة اجتماعاتها في مارس ١٩٦٩ ، قد حددت بحسم الموقف من الانقلاب العسكري . فقد جاء في التقرير الذي قدمه الرفيق عبدالخالق محجوب الامين العام للحزب الشيوعي واجازته اللجنة المركزية تحت عنوان : « في سبيل تحسين العمل القيادي بعد عام من المؤتمر (المؤتمر الرابع للحزب) » : « التكتيك الانقلابي بديلا عن العمل الجماهيري يمثل في نهاية الامر وسط قوى الجبهة الوطنية الديمقراطية مصالح طبقة البرجوازية والبرجوازية الصغيرة » . وازاء موقف الاغلبية الثورية في اللجنة المركزية للحزب التي اجازت تقرير الرفيق عبدالخالق ، لم يكن امام التيار اليميني فيها ممثلا بمعاوية وعمر مصطفى المكي ومحمد احمد سليمان واحمد سليمان الا الانحناء والمعارضة الصامتة انتظارا للفرص المؤجلة .

وكانت تلك الدورة بحق انتصار ساحق للخط الثوري الذي تمخض عن المؤتمر الرابع للحزب في عام ١٩٦٧ . واستكمالا لنفس الموقف المبدئي للحزب من النهج الانقلابي ، فقد طورت قيادة الحزب الشيوعي السوداني ، بالتأثير السياسي والفكري المباشر لعبدالخالق ، ما ورد في دورة مارس ١٩٦٩ في الخطابات الدورية الخمسة للجنة المركزية التي قام بصياغتها الرفيق عبدالخالق ، واجازتها اللجنة المركزية ، ونزلت تباعا لكادر وعضوية الحزب ابتداء من مساء ٢٥ مايو ١٩٦٩ ، تبين وتحلل طبيعة انقلاب ٢٥ مايو الطبقية ومهمات الشيوعيين والديمقراطيين في تطويره ، الى ثورة وطنية ديمقراطية ذات قاعدة شعبية راسخة بين القوى الاجتماعية الرئيسية في البلاد (الفلاحون والعمال ، الخ) . ولخصت تلك الخطابات الدورية بدقة بالغة الموقف الفكري والسياسي لاستنتاجات دورة مارس ١٩٦٩ ، وطورتها بما يلائم السلوك العملي لنشاط الشيوعيين في تكتيك التعامل مع سلطة ٢٥ مايو ، ودورهم في العمل الجماهيري لضمان تطوير الانقلاب نحو المواقع الشعبية والديمقراطية .

الحزب الشيوعي والموقف من الانقلاب

جاء في الخطاب الدوري الاول للجنة المركزية للحزب في تقييم الانقلاب والموقف منه في مساء ٢٥ مايو ١٩٦٩ :

« اكد تكتيك الحزب الشيوعي انه لا بديل للعمل الجماهيري ونشاط الجماهير واستنهاضها لاستكمال الثورة الوطنية ، وليس هذا موضوعا سطحيا عابرا . فهو يعني ان الحزب الشيوعي يرفض العمل الانقلابي بديلا للنضال الجماهيري العابر والدؤوب واليومي . وبين نضال الجماهير يمكن أن نجسم قضية قيادة الثورة ووضعها بين قوى الطبقة العاملة والشيوعيين . وهذا هو الامر الحاسم لمستقبل الثورة الديمقراطية في بلادنا . ان التخلي عن هذا الطريق واتحاد تكتيك الانقلاب هما اجهاض للثورة ، ونقل لمواقع قيادة الثورة ، في مستقبلها وحاضرها ، الى فئات اخرى من البرجوازية والبرجوازية الصغيرة . وهذه الفئات يتخذ جزء منها موقفا معاديا لنمو حركة الثورة ، كما ان جزءا آخر منها (البرجوازية الصغيرة) مهتز وليس في استطاعته السير بحركة الثورة الديمقراطية بطريقة متصلة ، بل سيعرضها للالام ولاضرار واسعة . وهذا الجزء اختبر في ثورة ٢١ أكتوبر ١٩٦٤ فساهم في انتكاسة العمل الثوري في بلادنا .

التكتيك الانقلابي بدلا من العمل الجماهيري يمثل في نهاية الامر وسط قوى الجبهة الوطنية الديمقراطية مصالح طبقة البرجوازية الصغيرة .

هذا جرى صباح هذا اليوم انقلاب عسكري وليس عملا شعبيا مسلحا قامت به قوى الجبهة الوطنية عن طريق جماعاتها المسلحة » .

بالطبع هذه الخطابات الدورية مع التأثير الواسع الذي خلفته دورة مارس ١٩٦٩ ، كان لها فعلها القوي في ضبط الموقف السياسي والسلوكي لغالبية الشيوعيين والديمقراطيين فيما يتعلق باسلوب التعامل مع انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩ منذ يومه الاول . ومنذ اللحظات الاولى لوقوع الانقلاب لم تصاحب ذلك دهشة او انبهار رغم البيانات الاولى لنميري وبابكر عوض الله التي حاكت في لهجتها ومحتواها ، ما توصلت اليه القوى الديمقراطية ورسخته في الحياة العامة للسودانيين عبر ربع قرن من النضال في اقسى الظروف . الا ان الاستثناء في هذا ، كان موقف التيار الانتهازي اليميني في قمة قيادة الحزب . فقد اظهر هؤلاء تبرما وسخطا داخل الهيئات القيادية للحزب وخارجها من بيان اللجنة المركزية للحزب مساء ٢٥ مايو ١٩٦٩ وما تلاه من خطابات دورية اخرى موجهة للعضوية تحدد واجبات ومهمات الشيوعيين والقوى الديمقراطية في الظروف الجديدة التي نتجت عن وقوع الانقلاب . وهنا برز الخلاف والانقسام ـ كما هو طبيعي ـ حادا في قمة قيادة الحزب وليس في قاعدته ـ حول الموقف من انقلاب ٢٥ مايو ، وبينما تمسكت الاغلبية الثورية في اللجنة المركزية للحزب ومكتبه السياسي باستراتيجية وتكتيكات الحزب الرئيسية ، آثرت الاقلية ، من البداية ، عن عمد واصرار التخلي عن موقفها الشيوعي والانتقال الى موقع الانقلاب وتبني مناهجه في مواجهة القوى الثورية .

وادرك عبدالخالق ببصيرة ووعي عميقين مغزى ما حدث على مستوى قيادة الحزب ، ووعى مدى خطورة ذلك على مستقبل الثورة الديمقراطية في السودان ان عقد الحزب تماسكه السياسي والفكري والتنظيمي بفعل انحياز التيار اليميني في الحزب الى السلطة الانقلابية . كما ادركت الاغلبية الثورية في اللجنة المركزية ، ومنذ زمن بعيد ، ومن تجربة الحزب في عامي ١٩٦٦ و ١٩٦٧ ◀